

مطالعات عابرة

العقل عند المعتزلة

للأستاذ صلاح الدين الشريف

—•••••—

المعتزلة فرقة من أعلى الفرق الإسلامية تفكيراً وأخصبها إنتاجاً وأبعدها أثراً في فصح آراء الفقه وتعميده على قواعد المنطق لم تكن لجدتها مألوفة ولا مقبولة من جمهور فقهاء الإسلام. وحى إلى التزام جانب الطرافة في التفكير وأخذها بنفس بتحكيم العقل الإنساني في تفسير ما تنبهم من معميات الوجود والأغزى للنفس وأسرار العمران البشري، ليست تنجو من إغراق وتطرف لهما كانا لازمة من لوازم النفاخ عن المقيدة والوثوق بما يرتئيه العقل من رأى، وما يتأدى إليه التفكير العميق من مبدأ، وما يرتصد له من فكرة. وليس بمجيب ألبنة أن يسبق رجالها إلى استنباط فكرة « القانون الطبيعي » التي يستلهم دستورهم في التشريع واستنباط الأحكام من وحى العقل الخالص من لونة الهوى، المصون من نزوة النريزة؛ وهم الذين تطلّقتوا في النظر والبحث من قيود التقليد وتحرروا من اندفاع المجازاة، فلا جرم تبدى عورات قرائمهم في مسوح من للتراية، ولا يقبل على تناولها جمهور الأمة الإسلامية وقتئذ إلا في كثير من الحذر والشك والتحرج والارتياب.

كانت الحركة الفقهية في مطالع النهضة العامة للمجتمع الإسلامي وفي أواخر عهد الراشدين وطيلة خلافة الأمويين فالمصر الأول من دولة المباسيين، قد اتخذت أسلوباً من النشاط ولوناً من النماء لم يمهده هذا المجتمع من قبل، فكان طبيعياً أن يتأدى بالفقهاء نشاطهم إلى ولوج أخرج مشاكل الفقه، وأكثر موضوعاته جفافاً وعمقاً. وكان حتماً أن تتوهم عقولهم المتلهفة المعطش إلى النظر في فلسفة التشريع والبحث في حقيقة المبادئ والقواعد التي تدير عليها أحكام الله وأحكام الإنسان، ليتخذوا من هذه وتلك دستوراً لا يخفى في فهم للبيئة الإلهية والحكم على حسن أو قبح ما ينهدى إليه تفكير الإنسان،

وما يطوره له كسبه الاختياري المركوز في طبيسته من أقوال وأفعال فلما اتفق جمهور الأمة الإسلامية على أن معرف حكم الله بعد مجيء الرسل هو الرسول نفسه الذي يتلقى عن طريق الوحي شرع السماء، ويبلغه إلى من بعث إليهم ليؤدى رسالته، ظهر فريقان كبيران من المسلمين حاول كل منهما أن ينفذ بالنظر العميق والذوق السليم إلى مظهر الوحي الإلهي من أمر أو نهي ايرده إلى أصله الذي صدر عنه ومبدئه الذي درج منه. فقال فريق « الأشاعرة »: إن الله تعالى في أمره ونهيه وجماع تعالجه التي يلقيها الأنبياء بالوحي، ليس يفعل سبحانه إلا ما يشاء ولا يشرع إلا ما يريد، فهو تعالى رب العالمين ومالك الملك كله لا يمال عملاً يفعل؛ وينهى على هذا دستور الأشاعرة في التشريع السماوي، وهو أن ما يأمر به الله العلي التقدير حسن جميل، وما ينهى عنه هو التبيح الرديء.

وأما المعتزلة فآل فقهاؤهم إلى النظر في صفات الله تعالى من لطف وحكمة ورحمة وعلم، وفضلوا أن يجعلوا منها مصدراً بديهياً لما يوحى به الله إلى رسله من نهج ومن شرعة. فهو على قدرته تعالى في تحريم ما شاء والأمر بما شاء، لا يخالف منطق العقل فيما نهى أو أمر؛ أي أنه تعالى لا يأمر إلا بما يراه للعقل حسناً من قبل، ولا ينهى إلا عما يراه العقل تبيحاً من قبل.

والعقل أيضاً عند هذه الطائفة، هو المنظم لأحوال المجتمع الإسلامي قبل مجيء الرسل وبعث الأنبياء، فهو الذي يهدى الأفراد والجماعات إلى فعل ما يدركون أنه حسن بالفطرة، وهو دافعهم إلى أن ينهوا عما يأن قبحه وظهر ضلاله وخبثه وخالف حكم العقل مخالفة صريحة. وإذا كانت اللجنة مشوى من أطاع شرع الله ونفذ أحكامه وانتهى بتواهيه، وإذا كانت النار قراراً إن عصوا ربهم فارتكبوا محارمه وقارنوا مناكر ما نهوا عنه وصدوا عن سبيله، فإن العقل أيضاً هو المميز المتيب وهو الماقيب المؤاخذ. فقدرته للعقل على أن يستقل بإدراك الحسن والتبيح في الأعمال، وعلى تقدير ما يترتب على فعل الحسن من استحقاق الثواب وما ينجم عن فعل التبيح من استحقاق العقاب، يصح أن يمد مصدراً لتعريف حكم الله تعالى ودستوراً، من باب أولى، لتشريع السماء، بله أحكام الفقهاء.

فالتشريع ، سواء أكان من وحي السماء أم من وضع البشر في عصور ما قبل الرسل ، يراه فقهاء المعتزلة كاشفاً ومقرراً لما أدركه العقل من قبل . فهو كما ذكرنا لا يستنكر إلا ما يراه قبيحاً ، ولا يرضى إلا بما يراه حسناً . وفي كلا الحكمين يعتمد على فطرته الهادية وذوقه الرفيع وإدراكه السليم . ولما كانت أحكام الله عند تشريعهما قد قصد بها أن تحكم مصالح العباد وتفظم الروابط الاجتماعية بين الأفراد ، وبالجملة تهدي الناس إلى التي هي أقوم ، ولما اقتضت حكمته تعالى ورحمته بمبادءه أن يجيء شرائعه معقولة مفهومة من أولئك المظالمين بالأخذ بها والتسامح لها ، كان « واجباً » على الله سبحانه أن يشترع لمبادءه الأصلح الذي ينشئ والأقوم الذي يهدي ، وكان « حراماً » عليه أن يترك هذا الأمر لا ضابط له . . .

ولمنا لا يتداخلنا للجب بمد هذا الذي قدمناه ، إذا رأينا المعتزلة يؤمنون بمبدأ « القدرية » حتى يثلب عليهم اسمه ويصير كنية لطائفهم تمتاز به عن غيرها من اللطائف المنفردة عنها . فهي ما دامت تقول بالعقل حاكماً مطلقاً للحسن والقيح من الأعمال ، وما دامت تجمل منه دستوراً لا يخفى في تفسير شرائع الله ، وتنظيم مصالح العباد ، واستنباط الأحكام للناس في دائرة العاملة ومحيط الماش ، فإنها لن ينقطع بها تفكيرها عن درك هذه النتيجة المنطقية ، وهي أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها ، مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة ، وأن الله تعالى منزّه عن أن يضاف إليه شر أو ينسب إليه سبحانه ظلم ، لأنه لو خلق الظلم لكان ظالماً ، وبالتالي لو خلق للعدل كان عادلاً . فالحكيم عند المعتزلة هو من يفعل الخير لأنه الخير ، ويتنكب سبيل الشر لأن شره واضح له ، أو بمعنى آخر تمتاضه الحكمة الراشدة والمعرفة الهادية أن يمتنع الحسن لثواب عليه ، ويصدف عن القبح خشية أن يجازي به ، لأنه يحفظ بالأول أمر دينه ودينه ، ويخرج بالثاني على أمر عقله فيمصف بجهانه ويكون خاسراً لدينه ودينه .

ومن ثم كانت تكاليف الله التي أمر رسله أن يأخذوا بها للعباد ، هي بمثابة ابتلاء صادق للمصالح والمخالف من عباده . فن هلك في الدنيا أو الآخرة لأنه صد عنها ، فإتمامه لك من « بيعة » أي عن تعقل وتدبر ، ومن صلح وزكا وحقق له مرافقه العيش

الديني ومناعم الآخرة ، فإتمامه كان ذلك عن بيعة أيضاً ، لأن أصول المعرفة وإن كانت مستمدة من العالم الخارجي الذي يتكفنا وتقع عليه حواسنا ، إلا أن إدراك مدلولاتها الحسنة أو للقيحة وشكران النعمة على هذا الإدراك إنما مصدرها للعقل ، فالإدراك الصحيح والشكران الحق واجبان على كل مكلف لأنه رزق للعقل ووهب الاختيار في الكسب

وبعد فهل أصاب المعتزلة في فلسفتهم هذه ، وهل هي تصلح بدأها لتعريف حكم الله وتعميد التشريع والفتنة على العقل الذي يستقل بالقدرة على تنظيم العباد تنظيمًا معقولاً مفهومًا يقربون به من الحسن ويمدون به عن القبيح ؟

قلنا إن الأشعرية يرون أن الحاكم على الأفعال بالحسن والقبح هو الله الذي لا سبيل للعقل في الحكم عليه لأنه سبحانه متعال عن أن يحكم عليه أحد من العباد فهو خالق أفعالهم وجاعل بعضها حسناً وبعضها قبيحاً ، ويلاحظ أن في هذا أخذاً — إلى حد ما — بمذهب الجبرية الذي يقول إن الله قدر الأفعال حسنها وقبيحها ، على الناس أزلماً ، فلا مجال لهم في كسب أو اختيار ما دام أن العبد لم يقدر فعله ، فضلاً عن أن الثواب والعقاب هما لله وحده وليس في طوق العبد أن يعلم بهما إلا منته تعالى والواقع أن الحسن والقبح إذا تأملنا فيهما تأملاً تجردياً حكماً بمنح أيهما ليسا صفة ذاتية في الفعل وليساً أمراً ناجباً مستقراً فيه حتى يصح حكم العقل على حسن الفعل أو قبحه . والمقول بجانب هذا مختلفة متفاوتة لا تتفق في حكمها ، بل إن عقل الشخص الواحد لا يثبت في حكمه على شيء من الأشياء على حالة واحدة ، تبعاً لاختلاف المؤثرات الزمانية والمكانية وتفاوت التفكير قوة وضعفاً

ونخلص من هذا إلى أن المعتزلة قالت بنظرية القانون الطبيعي قبل الفريين بزمن مديد ، وهي النظرية التي تجعل العقل البشري مصدرًا للقانون يعلو على التشريع سواء كان صادرًا من سلطة غير منظورة كالله ، أو من سلطة منظورة كالسلطان (الإمام) . فالعقل — كما يقولون — هو الذي يستقل بكشف قواعد هذا القانون ومبادئه الخالدة مستعداً في هذا على الإدراك الصحيح

صدوح الربيع الشريف
المحامي

والذوق السليم